العرب صوغه على فعل وهو المضاعف والبايي العين او اللام نحو حيي وعيي فلا يصح في ذلك
تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الى دعوى القصور في الفعل فنحن نفتقر الى تحويل
الوزن والمفتقر الى تضمين المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فاذا قلت لا حاجة الى هذا
بعينه قلنا ولا الى ما ذكرته بعينه وهو النقل فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم
من شيء يصح تقديره ولا يصح النطق به قوله ففتحته اعراب قال اللقاني اي منع الصرف لما فيه
من الصيغة ووزن الفعل قوله كالفتحة في زيد عندك قال اللقاني فيه دلالة على ان بقية
الكوفيين وافقوا ابن على ان ما بعد افعل خبر قوله واحسن انما هو في المعنى الى آخره قال
اللقاني مقتضاه جواز النصب عندهم في زيد افضل ابا ونحوه قوله لفظ الامر
وحينئذ ينبغي ان يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الاخر وعلى حذف الاخر
ان كان ~~صحيح الاخر وعلى حذف الاخر ان كان~~ معتله وقيل مبني على فتحة مقدرة
نظرا الى الاصل من كونه ماضيا قوله ومعناه الخبر قال الدنوشري فيه نظر و
لان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشا فكيف يحكم
على ذلك بانه خبر انتهى وتفصيل هذا ان الفعل الرافع للظاهر مفرد لا يتصف
حقيقة بخبر ولا انشا لانهما وصفان للكلام وان اريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجملة
انشائية قوله صيرة ودع الى اخره صيرة منصوب بودع وهو اسم مجبوسة وغاديا من الغدو
قوله والبا للتعدية قال بعضهم وعلى انه امر حقيقة محل المجرور نصب على المفعولية
والهمزة للنقل كهي فيما افعل فالبا زائدة انتهى فليحرر لكن رايته بخط المصنف لا خلاف اعرفه
في ان همزة افعل للصيرورة والاصل فيه افعل وكذا حول من صيغة الماضي الى صيغة الامر
والمعنى الاصلي باق قوله ذا بقل قال الدنوشري صوابه ذات بقل انتهى اي لان
الارض مؤنثة وهذا على ما في بعض النسخ واكثر النسخ ذات بالتانيث قوله وهو
مما يؤيد لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر في خصوص معنى ه
الماضي فلا يرد ان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لانها تستعمل في الاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني قوله والمستعمل

عكسه

عكسه نحو ماته فلان رحمه الله قوله لزم ابراز ضميره قد يجاب بانه جرى
مجرى الامثال قوله باربعة امور قال الدنوشري مما يرد على من زعم انه
امر لا ايجاب بالفا ولو كان امرا لاجيب بها فلا تقول احسن بزيد فيحسن
بك انتهى قوله لم يله ضمير المخاطب لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدى فعل
المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال
ضربتني وفرحتني قوله لو كان امرا لوجب له الى اخره عبارة
الشاطبي الرابع انه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه بالواو كما
وجب ذلك لابن واقم ولم يجز ابين به ولا اقوم به كما لا تقول ابن لك فلما
لم يكن كذلك لم يصح ان يكون امرا وهذا اشترك الالزام فيما افعله
اذ هو عنده فعل ماض والماضي يجب فيه اقام وابان فكان يمتنع فيه ما
اقومه وابينه كما يمتنع في الماضي فالجواب عن هذا هو جوابنا والا
فلا يصح اعتراضه فلا يفتقر الى جواب واذا تقرر هذا كله سهل الامر
في فاعل افعل وانه مضمر وفي المجرور انه في موضع نصب وان البا غير
زائدة وهو ظاهر قوله ويجوز حذف البا قال الدنوشري انها اذا حذفت
لا تقدر قوله ويجوز حذف المتعجب منه قال الدنوشري يفهم منه ان زيدا
في قولنا ما احسن زيدا متعجب منه وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه هو
لا زيد قوله وهو على ما في القاموس في مادة ودق نقلا عن المازني وصوبه
الزمخشري انه لم يصح انه تكلم بشيء من الشعر غير بيتين وهما قوله ،،
،، تكلم قريش تمناني لتقتلني ،، فلا وربك لا بروا ولا ظفروا ،،
،، وان هلكت فرهن ذمتي لهم ،، بذات ودقين لا يعفوا لها اثر ،،
قوله سطوا على الاخر قال الدنوشري الظاهر ان ذلك من عطف الجمل
وفي العبارة مسامحة لانها تقتضي انها من عطف المفردات قوله واكتف
ان دعبنا قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال ايضا

Copyright © King Saud University